

أقل من 9%.. وتبدأ بالأسهم المرجح استمرار أدائها السيئ

«هيئة الاستثمار» تسيل استثماراتها الخارجية ذات العائد الضعيف



■ الأموال ستسد العجز في الميزانية وتمول المشاريع الضخمة
■ التأمينات الاجتماعية تقرر التخرج من بعض أصولها الخارجية

محمود فاروق

توصلت الهيئة العامة للاستثمار إلى إجماع يفيد بضرورة بيع استثماراتها الخارجية ذات العائد الضعيف، إذ حددت نسبة بين 9% و12% كعائد سنوي للاستثمارات ذات العائد الجيد التي يفضل الاستثمار في استثماراتها فيها، في حين تتم إعادة النظر في الاستثمارات التي تقل عن ذلك.

وحسب مصادر مسؤولة في الهيئة، يعتبر ما توصلت له «هيئة الاستثمار» أحد الخيارات الحكومية الأفضل والأقل تكلفة لتغطية عجز الميزانية والتي قد تصل إلى نحو 8 مليارات دينار (26,5 مليار دولار) في السنة المالية المقبلة، في ظل تقلبات الأسعار في الأسواق المالية العالمية، وعدم الوضوح في اتجاهات الأسعار في خصوصاً ان قرار رفع الفائدة الأميركية مازال عاملاً، وسيبدأ تسيل الأسهم ذات العائد الضعيف على الاستثمار، والمتوقع أن تقل عوائده في السنوات المقبلة عن النسبة المحددة اعلاه. وقالت المصادر إن الأفضل في الوقت الحالي تحويل بعض الأموال إلى الكويت للاستثمار الداخلي، خصوصاً في ظل مشروعات تنموية ضخمة، وفي ظل استثماراتها الأجنبية في الشرق والغرب مليئة بالمخاطر وعجز مالي مرتقب.

وعلى هذا الأساس، ستجري الكويت بعض التغييرات في خارطة استثماراتها الخارجية من خلال صندوقها السيادي. وقدرت المصادر حجم الاستثمارات الحكومية المرجح تسيلها بـ 9 مليارات دينار، وهي استثمارات وضعتها الهيئة العامة للاستثمار كمدير استثمار لصالح الحكومة وجهاتها التابعة (مثل التأمينات الاجتماعية ومؤسسة البترول الكويتية) في حقوق أولية في أسهم شركات عالمية (زيادات لرأس المال أو اكتتابات أولية)، وقد تراكمت على مدار السنوات الماضية، لكن سيكون الأولوية في التسيل للأسهم التي حققت عوائد قليلة في السنوات الماضية ومرجع استمرارها في هذا الأداء الضعيف. وسيكون هذا السحب من الاحتياطي العام للدولة لأغراض تمويل ميزانية المشاريع التنموية وتغطية أي عجزات في الميزانية العامة في السنوات المقبلة.

وكانت «الأنباء» نشرت في عددها في 7 أكتوبر الماضي أن مؤسسة البترول الكويتية تتجه لتسليح أصولها الخارجية لتمويل مشاريعها العملاقة، كما لتحويل جزء من الأموال للحكومة الكويتية لاحتياجات سد العجز. وأبدت مؤسسة التأمينات الاجتماعية بدورها استعدادها لتحويل جزء من سيولتها للداخل لأغراض شبيهة، كما رجح مصدر مسؤول مقرب من الشركة المديرية لأصول «التأمينات» محلياً. ونقلت «بلومبرغ» قبل يومين أن حكومات خليجية بدأت تسيل أصولها الخارجية، ونكرت منها حكومة أبوظبي. وكان «الأنباء» نكرت أن الرأي الفني في وزارة المالية رأى أن السيولة لدى هذه المؤسسات الموجودة في أسواق خارجية أو ودائع في المصارف الأجنبية قد تكون أوفر على الحكومة من الاقتراض في الوقت الحالي.

«رويترز»: ارتفاع فائدة الإنترنت لشح السيولة

الحكومات الخليجية تسحب ودائعها من البنوك

محمود عيسى

في الوقت الذي مازالت فيه إيرادات دول الخليج النفطية تتناقص بسبب استمرار أسعار النفط المنخفضة، بدأ ان الودائع الحكومية لدى البنوك بدأت بالتباطؤ في الأخرى فيما أثر هذا الوضع على القدرة الائتمانية وكلفة الأموال المعدة للإقراض.

وأشارت وكالة «رويترز» إلى ان أسعار الفائدة في أسواق الإقراض في الإمارات سجلت الخميس الماضي أعلى معدلاتها خلال عامين لتعكس بذلك أثر تقلص الودائع الحكومية على القدرة الائتمانية بسبب نقص الأموال المتاحة للإقراض، وبالتالي رفع تكلفة الائتمان لدى المصارف، وأضر بقدرتها على الإقراض للمؤسسات والشركات.

في الوقت الذي مازالت فيه إيرادات دول الخليج النفطية تتناقص بسبب استمرار أسعار النفط المنخفضة، بدأ ان الودائع الحكومية لدى البنوك بدأت بالتباطؤ في الأخرى فيما أثر هذا الوضع على القدرة الائتمانية وكلفة الأموال المعدة للإقراض.

وأشارت وكالة «رويترز» إلى ان أسعار الفائدة في أسواق الإقراض في الإمارات سجلت الخميس الماضي أعلى معدلاتها خلال عامين لتعكس بذلك أثر تقلص الودائع الحكومية على القدرة الائتمانية بسبب نقص الأموال المتاحة للإقراض، وبالتالي رفع تكلفة الائتمان لدى المصارف، وأضر بقدرتها على الإقراض للمؤسسات والشركات.

يوم الثلاثاء. ونسبت «رويترز» إلى كبير الاقتصاديين في بنك أبوظبي التجاري مونيكاً مالك قولها «أن أسعار الفائدة المتبادلة بين البنوك قد ارتفعت استجابة لشح السيولة في النظام المصرفي، والتي تراجعت معدلاتها بسبب تسارع كبير في هبوط معدلات الودائع الحكومية الذي جاء بالتالي نتيجة لتقلص الإيرادات النفطية».

وقال متداول في العملات في الإمارات ان احتمالات استمرار عمل النظام المصرفي في غياب الودائع الحكومية السخية للمرة الأولى منذ سنوات عديدة، يبدو امراً مقلقاً بالنسبة لبعض البنوك، فقد تغير مفهوم مخاطر النظام المصرفي، وبالتالي فإن البنوك الأصغر بدأت بتطبيق أسعار فائدة أعلى، وهو أمر يستدعي شح السيولة الذي بات في حكم الأمر الواقع.

وأشارت «رويترز» إلى تقلص نمو الودائع لدى البنوك ليقصر على 0,7% خلال الفترة بين نهاية 2014 وأغسطس 2015، في حين نمت معدلات الإقراض المصرفي خلال الفترة ذاتها بمعدل 5,7%. وختمت «رويترز» بالقول ان البنك المركزي الإماراتي يرقب وضع السيولة عن كثب لاسيما تأثيرها على البنوك الصغيرة، وربما يتدخل في السوق عندما تدعو الحاجة إلى ذلك، من خلال استخدامه لصناديق الثروة السيادية الإماراتية التي تقدر أصولها بنحو تريليون دولار، ولكن في ضوء اعتراف مجلس الاحتياط الفيدرالي الأميركي تشديد سياسته النقدية، فربما يكون من الصعب على البنك المركزي الإماراتي مطالبة البنوك في الدولة بتخفيض أسعار الفائدة المحلية.



STATE OF KUWAIT
KUWAIT AUTHORITY FOR PARTNERSHIP PROJECTS
(Previously known as "PARTNERSHIPS TECHNICAL BUREAU")

Announcement of Short-listed
Companies/Consortia for Umm Al Hayman Wastewater Project

In Reference to the announcement issued in the Official Gazette (issue number 1235) on the 10th of May 2015 regarding the request for Qualification for the wastewater project in Kuwait Southern Area (Umm Al Hayman) (the "Project") and in accordance with Law No. 116 of 2014 (the "PPP Law"), The Kuwait Authority for Partnership Projects ("KAPP") in collaboration with the Ministry of Public Works ("MPW") is pleased to announce the short-listed companies/consortia following the pre-qualification stage for the Project.

The following companies and consortia are:

1. Consortium of 'WTE Wassertechnik GmbH Group and International Financial Advisors K.S.C.C'.
2. Consortium of 'Kharafi National KSC and Alfanar Company'.
3. Consortium of 'Marubeni Corporation and Ali Alghanim Sons General Trading Co. W.L.L'.
4. Consortium of 'Beijing Enterprises Water Group, Doosan Heavy Industries & Construction Ltd and KCC Engineering & Contracting Co'.
5. Consortium of 'Degremont S.A.S., Itochu Corporation and Abdullah Hamad Al Sagar and Brothers'.

The short-listed companies and consortia will be invited to visit KAPP in order to obtain the Request for Proposals document against a certified check issued by a local bank. The issuance date of the Request for Proposals document will be announced by KAPP in due date.

For enquiries: wwtpproject@ptb.gov.kw

Note: The Kuwait Authority for Partnership Projects reserves the right to amend the scope of the Project, modify, cancel or suspend the process or any or all stages of the investment opportunity, at any time for any reason with no liability whatsoever. This announcement is an integral part of the project documents.



دولة الكويت
هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص
(الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات سابقاً)

إعلان عن نتائج تأهيل الشركات / التحالفات
لمشروع توسعة محطة الصرف الصحي في منطقة أم الهيمان (المنطقة الجنوبية)

إشارة إلى الاعلان المنشور بالجريدة الرسمية (الكويت اليوم) في عددها رقم 1235 الصادر بتاريخ 10/5/2015 الخاص بالدعوة للتأهيل لمشروع توسعة محطة الصرف الصحي في منطقة أم الهيمان (المنطقة الجنوبية)، تعلن هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعاون مع وزارة الأشغال العامة وفقاً للقانون رقم 116 لسنة 2014 بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص عن نتائج تأهيل الشركات / التحالفات التي تم تأهيلها للتقدم لشراء مستندات طلب تقديم العروض للمشروع، حيث تم تأهيل الشركات / التحالفات المذكورة أدناه:

1. Consortium of 'WTE Wassertechnik GmbH Group and International Financial Advisors K.S.C.C'.
2. Consortium of 'Kharafi National KSC and Alfanar Company'.
3. Consortium of 'Marubeni Corporation and Ali Alghanim Sons General Trading Co. W.L.L'.
4. Consortium of 'Beijing Enterprises Water Group, Doosan Heavy Industries & Construction Ltd and KCC Engineering & Contracting Co'.
5. Consortium of 'Degremont S.A.S., Itochu Corporation and Abdullah Hamad Al Sagar and Brothers'.

علماً بأنه سيتم الاعلان لاحقاً لدعوة الشركات / التحالفات المؤهلة للتقدم بشراء مستندات طلب تقديم العروض.

في حال وجود أي استفسار يرجى التواصل عبر البريد الإلكتروني:

wwtpproject@ptb.gov.kw

ملاحظة: تحتفظ هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بحقها في إجراء أي تعديل على نطاق المشروع، أو تعليقه أو تعديده أو إلغائه في أي من المراحل التالية وفي أي وقت دون مسؤولية على الهيئة أو أي جهة حكومية أخرى. يعتبر هذا الاعلان جزءاً لا يتجزأ من وثائق المشروع ومكملاً له.